

# المسألة الأخلاقية المعاصرة

## قراءة نقدية في فلسفة إريك فايل

الأب صلاح أبو جودة اليسوعي

### مقدمة

تثير نتائج تطورات زمن الحداثة في حقل الأخلاق بالغرب مناقشات حادة إلى اليوم، بل نراها تزداد حدة وتعقيداً بسبب ازدياد وقع انعتاق الفرد من الأطر الاجتماعية والدينية التقليدية. فالإنسان الفرد ينطلق مترسحاً أكثر فأكثر في فهمه كل أمر، باعتبار أنه كائن عقلي قادر على التفكير في خيره، وفي اختيار أفعاله ضمن نطاق الأمور الطبيعية. وفضلاً عن هذا المنحى الفردي، تأتي العولمة لتفاقم السؤال عما تحمل من نماذج أخلاقية متعددة. لذا، يُصاب الإنسان المعاصر بارتباك عسير، ويشعر بريية من النموذج الواجب اتّباعه أو الموقف الواجب اتّخاذ. وإزاء هذا الواقع، ثمة من يشددون على أهمية الحفاظ على "الأخلاقية التسلطية" المطلقة التي لا تزال تسود مجتمعاتنا الشرقية، بصفتها حامية الإنسان الوحيدة من الفوضوية والعدمية. ولكن ألا تنفي هذه الأخلاق قيمة حرية الإنسان وثبقي عليه مقيداً؟ وبالتالي، هل من توفيق ممكن بين توجهين أخلاقيين يبدوان متناقضين؟

يُشير إريك فايل<sup>1</sup> إلى أنّ مسألة الارتياحية الأخلاقية (Scepticisme moral) قديمة، وليست وليدة زمن الحداثة. ذلك أنّ أسبابها تعود إلى سعي الإنسان ليرجم على أرض الواقع مفهومه القيمة المطلقة (Valeur absolue) أو الخير (Bien) الذي يطمح إليه من جهة، والقواعد التي تعارض ميوله ورغباته التي يختبرها على المستوى المعاش من جهة أخرى. إذ تختلف ترجمة هذين الموقفين باختلاف المعتقدات والقناعات والعواطف والأوضاع التي يعيشها الفرد.

<sup>1</sup> Eric Weil, *Philosophie et Réalité*, Beauchesne, Paris, 1982

غير أنّ التحوّل المعاصر الذي يفرض مقارنة المسألة بطريقة جديدة يتمثّل بدعوى "موت الله" (Mort de Dieu)، وقبول العدميّة الميتافيزيقية والأخلاقيّة (Nihilisme métaphysique et moral). فهذا الواقع تجاوز الادّعاء الذي ساد طويلاً ويقول بأنّ كلّ ما لا يؤسّس على الله، بل وبالله مصيره الزوال.

### أولاً: الفلسفة الأخلاقيّة الطبيعيّة

يرى فايل بالتالي أهميّة إعادة الاعتبار إلى الأخلاق الطبيعيّة المؤهّلة وحدها لتؤسّس لمناقشة أخلاقيّة راهنة، بما أنّ خيار الإنسان الأخلاقيّ، في عالم تراجع فيه الدين كثيرًا، لم يعد مقرّرًا سلفًا. وتبقى الحرّية الهدف الوحيد في كلّ بحث أخلاقيّ. ذلك بأنّ الإنسان كائن أخلاقيّ ما دام يسعى لتحقيق حرّيته، وهو أخلاقيّ لأنّه لم يتوصّل بعد إلى تحقيقها. ولكن، إن كان الفكر المعاصر يرى في الحرّية هدف كلّ أخلاقيّة، تبقى مشكلة الارتيابيّة على حالها بسبب كثرة النماذج الأخلاقيّة التي تبقى عمومًا مثاليّة، أي تتخطى كلّ محاولة تجريبيّة.

أمام هذه الصعوبة، يؤيّد فايل الفلسفة الواقعيّة التي تنظر إلى الأخلاق على أنّها ظاهرة اجتماعيّة وسياسيّة، معتبرة أنّ الكلام على أخلاق مطلقة (Morale absolue) وتلازم الطبيعة الإنسانيّة التي لا تتغيّر، هما مجرد لغو. ومثله الكلام على تقدّم أخلاقيّ لم يسبق لأحد أن قدّم براهين حقيقيّة عن إمكانيّة تحقيقه. بالطبع، تتغيّر الظروف الإنسانيّة، ولكنّ الدوافع والأساليب والأهداف تبقى متشابهة: إنّ وجود الأخلاق مرتهن بقيام مصالح ومخاوف شخصيّة، ولا يبقى من أخلاق لحظة يختفي الخوف، ومعه تختفي المصلحة المتعلّقة بالهمّ المعيشيّ. وانطلاقًا من هذه النظرة، يتّخذ البعد الأخلاقيّ أقصى معناه الاجتماعيّ والسياسيّ عند فايل. فالتقارب المحتمّ بين الناس المنقادين إلزاميًا بالحاجة والخوف يدفعهم إلى تنظيم حياتهم، بحيث يخضعونها لقواعد عامّة تساعد في سعيهم إلى السعادة الكاملة. ولكنّ تلك القواعد التي تولّف ناموسًا أخلاقيًا يتّخذ شكل شرعيّة ممكنة تفرض نفسها على تعايش الناس، تبقى خاضعة لحرّية الإنسان، أي يبقى بمقدور كلّ واحد أن يرفض أيّ حالة خاصّة تفرضها تلك الشرعيّة، فنصبح الحالة آنذاك أساسًا ضروريًا يمكن الإنسان من تحقيق حرّيته.

ولكنّ المشكلة الأساسيّة، في نظر فايل، تبقى الأخلاق الواقعيّة والمطلقة في الوقت ذاته، وهي تُنكر على الإنسان حرّيته الإيجابيّة في الإبداع والخلق على صعيد الأخلاق، وتفرض عليه أمناً مزيّفاً يقيه من الأسئلة والمشاكل، وتلغي عنده كلّ شعور أو مفهوم المسؤوليّة. ينعت فايل ذلك الأمن الأخلاقيّ "بالحيواني".

ويرى فايل في الأخلاق الشكلية (Formalisme) المبدأ الوحيد القادر على فرض الحرّيّة الواقعيّة في وجه أخلاقيّة واقعيّة ومطلقة في الوقت عينه. فالأخلاق الشكلية تضع الإنسان أمام حرّيّة الاختيار انطلاقاً من مسؤوليته الشخصية فقط. وبالتالي تتخذ الحياة الأخلاقيّة شكل عمليّة عقلانيّة مستمرّة تناقش الأخلاق الواقعيّة التاريخيّة ذات البعد الاجتماعيّ السياسيّ، وتسفر عن بحث متواصل عن التدابير العمليّة الآيلة إلى تقليل النواحي اللاأخلاقيّة في الأوضاع والعلاقات الإنسانية. فالأخلاق الواقعيّة تُترجم عملياً بفضل مبدأ الشموليّة الحاضر حقيقةً في الإنسان ويتجاوزه لينشئ العلاقات بين الأفراد. أو، بكلام آخر، لا يمكن أن تقوم علاقات إنسانيّة بناءً إلاّ على إرادة أخلاقيّة شاملة لقواعد السلوك، إرادة تسيطر على كلّ ما هنالك من أنانيّة صرّف في الرغبة. ويبقى الإنسان في نهاية الأمر، في نظر فايل، قادراً على رفض كلّ أخلاقيّة مبرّرة. فبصفته كائناً حرّاً، يستطيع أن يختار ما يناقض حرّيته. وتبقى، في المقابل، المناقشة الأخلاقيّة الموجهة لترجيّ الأخلاق في ما هو غير أخلاقيّ، والشموليّة في ما هو أنانيّ، ضامنة إمكانيّة اعتماد سياسة عاقلة تقود الجميع - أفراداً ومجموعات - إلى تحقيق الحرّيّة بوجه أفضل، وضامنة إمكانيّة الابتعاد عن خطر التسييس (Politicisme) الذي يتهدّد المجتمعات المعاصرة ويجعل من حياة الإنسان ميّالة إلى الخضوع لنفوذ الدولة بشكل أو بآخر. ولكّنها مناقشة عسيرة وتبقى في حالة انحطاط ما دامت تصطدم بالأسباب التي ذكرناها في المقدّمة.

## ثانياً: حرّيّة الإنسان إزاء الأخلاقيّة التسلطيّة

إنّ التطوّر الذي أدّى إلى جعل الإنسان المرجع الوحيد لكلّ قرار هو بمثابة قيمة إيجابيّة وديناميّة يجب عدم نقضها، أو التركيز على نواحيها السلبية فقط. فهي تضع الإنسان أمام مسؤولياته بمقتضى حرّيّة تصرّفه بنفسه وتدعوه إلى

المزيد من الكفاءة ليفكّر ويقرّر بذاته. وهذا من شأنه أن يهدم تدريجيًا قلّة المساواة الموروثة من التقاليد والعادات والأنظمة السياسيّة والدينيّة التي هيمنت في الماضي، فنتحسّن حقوق الإنسان ولا سيّما حقوق المرأة والعامل والطفل، كما تتطوّر شروط الحياة الحرّة الهانئة.

لقد تحرّر المجتمع المتطوّر في الغرب من هيئات الدين والإيديولوجيات والفلسفات الرسميّة، وبرهن بذلك عن العلاقة الوطيدة القائمة بين التحرّر من التسلّط مهما كان لونه، وتحقيق الديمقراطية والتطوّر الاجتماعي والاقتصاديّ. وفي المقابل، تُبيّن المجتمعات التسلّطيّة المعاصرة التي يزخر بها شرقنا، مدى تحكّم السلطات الرسميّة والدينيّة في القرار الأخلاقيّ الذي يطال مختلف تفاصيل الحياة اليوميّة، فارضةً بذلك قيودًا وأطرًا تنظيميّة تشلّ المبادرة الحرّة وتقضي على حقّ الإنسان في التفكير والنقد والإبداع، وبالتالي على سعيه إلى تحقيق حريّته.

إنّ تلك الأخلاقيّة التسلّطيّة قد تبدو جذّابة في بعض الأحيان، ولكنّها جاذبيّة مزيفة. فهي تظهر منطقيّة وطبيعيّة وواضحة ومفهومة من الجميع. والسلطة المشترعة التي تنسب إلى نفسها حقّ سنّ القوانين، تفرض على الإنسان أجوبة جاهزة عن أيّ سؤال أو مشكلة قد تواجهه. وفي عصرنا الذي يعاني من الأزمات على مستوى اليقين الميتافيزيقيّ والوجوديّ، تبدو تلك الأخلاقيّة التسلّطيّة ملجأً إلى الإنسان الحائر الضائع، إذ يكفي اعتمادها ليصبح كلّ شيء واضحًا، ولتجد الحياة معناها. ولكنّ ثمن اللجوء إلى ملجأ كهذا رخيص غالٍ جدًّا. فالإنسان يتخلّى عن عقله وعن مسؤوليّاته، ويجيّر طاقاته بطاعة عمياء لسلطة توهمه أنّه على انسجام تامّ مع المسار الإنسانيّ.

زيادةً على ذلك، فثمة هوة فاعرة بين مسار الحياة ومسار الأخلاقيّة التسلّطيّة. ففي حين أنّ الحياة تميل بحدّ ذاتها إلى التعدديّة والتنوع، إلى بنيتها الذاتيّة المستقلّة وتنظيمها الذاتيّ، وإلى تحقيق حريّتها، تتطلّب الأخلاقيّة التسلّطيّة، على نقيض ذلك، التكتليّة وتماتل العادات والأنظمة.

## خاتمة

إذا كان من الصعب في الغرب تأسيس أخلاقية مشتركة بسبب تعدد النماذج الأخلاقية وانعتاق الفرد المتزايد من هيمنة النماذج القديمة، إن كان الأمر يتعلّق بقواعد أخلاقية، فهذا لا يعني في المقابل التسليم بضرورة الأخلاقية التسلطية السائدة في الشرق. بل لا بدّ من قيام جدلية إيجابية وحيوية بين الطرفين. ذلك بأنّه من الوهم الاعتقاد أنّ استقلال الإنسان في المجال الأخلاقي أمر بديهيّ، إذ هو نتيجة تطوّر طويل يبدأ بقبول أخلاق ذات سلطة تشمل جملة موانع ومحرمات وعادات وقوانين ضرورية لتنظيم الحياة الإنسانية. ولكّنها مجموعة أمور تشكّل خطرًا على حرية الإنسان إن خضع لها بطاعة عمياء وتخلّى عن عقله. فطاعة الموانع والعادات والقوانين طاعة عمياء، لا تؤول إلى حياة أخلاقية حقيقية. لذلك يجب على الإنسان، وقد وعى حرّيته وقدرته على التفكير الشخصي بمسؤولية وموضوعية، أن يضع تلك المجموعة التي تؤلّف ركيّزته الأخلاقية، موضع نقد وتقييم مستمرّين، انطلاقًا من سؤال جوهرّي: إلى أيّ مدى يمكن تلك المجموعة - إن أطاعها - أن تبني إنسانيته وإنسانيّة غيره؟ إنّ مثل هذه القناعة تعطي الاستقلال الفرديّ معناه ووجهته، وتنمّي الضمير الأخلاقيّ في ظلّ الظروف والأوضاع والعلاقات الإنسانية التي يستحيل على المرء من دونها أن يحقّق إنسانيته.